

يُجوزُ له فَمَاتَ وَإِذَا يَمْرُؤَانِ يَشْرِيهِ إِذَا ذَاكَ عَدَا
 وَمَنْ يَفْتَهُ الْحَجَّ فَلْيَحْلِلْ بِكُلِّ مَا لَعَنَ مِنَ عَمَلٍ
 وَيَقْبِضْ حَجَّ بَدَمٍ وَتَلْمِزٍ مِنْ حَجٍّ ذَاتِ مَتَعٍ إِذْ يُخْرِمُ
 لِحْجِهِ لَا قَبْلَ هَذَا وَاسْتَعْتَرَّ وَجَابِرٌ يَقْدِمُهُ إِنْ اعْتَمَرَ
 فِي قِرْبَانِهِ وَلَوْ قَدْ اسْتَدَا لِأَخَاضِرِ الْمَسْجِدِ مِنَ الْأَعْدَاءِ
 عَنْ حِمِّ قَضَاءٍ وَفِي الْعَوَاتِ وَتَرَكَ الْأَحْلَامَ مِنَ الْمَيْقَاتِ
 الْأَعْلَى مِنْ قَبْلِ تَشْكُ جَعَا وَالرَّيِّ وَالظُّوْفَ مِمَّنْ وَدَعَا
 شَاةً مُضَجَّ وَعَلَى الْأَجِيرِ تِلْكَ إِذَا خَالَفَ فِي الْمَأْمُورِ
 حِطْنَا تَقَاوُفَ مَعَ الدَّمِ كَالْحَكْمِ فِيهَا إِذَا لَمْ يَحْرِمِ
 لِمَنْ لَهُ الْكُرْبِيُّ مِنَ الْمَيْقَاتِ وَلَا يَحِطُّ بِحَرَامِ يَأْتِي
 وَحَسِبْتُ مَسَافَةَ أَيُّ وَحِطُّ نِسْبَةً مَا تَقَاوُفَ تَابَهُ فَقَطُّ
 ثُمَّ لَيْسَ ثَلَاثَةَ الْأَيَّامِ مَا يَنْبَغُ يَوْمَ الْحَجِّ وَالْأَحْرَامِ
 وَسَبْعَةَ يَصُومُهُمْ إِذْ رَأَى وَفَرَّقَ الْقَضَاءُ عَلَى قَدْرِهِ
 وَفِي الْحَرَمِ وَهُوَ لَا يَصِيدُ وَلَا مَفْسِدُ تَشْكُ شَاةً أَوْ قَلْبِيذًا
 ثَلَاثَةً مِنْ أَصْعٍ طَعْمًا مَا لَسْتُمْ تَسْكُنُوا أَوْ صَا مَا
 ثَلَاثَةَ هَذَا دَمُ الْحَيْضِ بَيْنَ الثَّلَاثِ وَدَمُ الْقَدِيدِ
 مَحْصُوصَةٌ بِذَبْحِ أَرْضِ الدَّمِ قَلَّتْ وَبِالنَّبِيَّةِ صُرْفًا لِلدَّمِ

أفضلها

أفضلها الذَّبْحُ مَا قَدْ يَمِينَنَا فِي الْعَرَةِ الْمَرْوَةِ وَالْحَجَّ مَبِي
 وَعَشْرَ عِيدِ الْحَجِّ وَمَعْلُومَاتٍ وَمَا لِلشَّرِيقِ مَعْلُومَاتٍ
كاتب البيع
 وَأَتَمَّا يَتَعَقَّدُ الْبَيْعَ إِذَا لَمْ يَكُ ضَمِينًا بِإِجَابٍ وَذَا
 كَبِعَتْ مَلَكَتْ شَرِيكَ اشْتَرَى وَلَوْ بَانَ سَبَيْتَ عَلَى الْمَشْتَرَى
 وَقَبُولٍ وَكَذَا انْ بَا عَا مِنْ نَفْسِهِ لَطْفَلُهُ مَتَاعًا
 وَالْعَكْسُ لِأَمِينٍ وَارْتِ الْمَطْلَبِ سَوَاقٍ مَعْنَى وَنَفْسُهُ أَيُّ
 كَالْكَلَامِ الْأَجْبِي قَبْلَتْ وَكَمَلْتُ اشْتَرَيْتَ اشْتَعَتْ
 بَعْنِي وَهَكَذَا نَعَمَ أَنْ جَاوَبَا شَخْصًا بَعَتْ وَاشْتَرَيْتَ طَلَبَا
 وَكِبَايَةَ جَعَلْتَهُ لِكَا وَخَذَهُ أَوْ أَدَخَلْتَهُ فِي مَلِكَا
 مَعَ بَكَا كَالْأَمْرِ بِالسَّلَامِ مِنْهُ وَلَقَطَّ هَبِيَةَ لَا سَلِمَ
 وَبَهْدِي مَنْ يَشْتَرِي لَهُ السَّنَّ بِصَحْفٍ وَمُسْلِمٌ لَا يَحْكُمُ
 بِعَمِّيَّةٍ مَنْ بَعْدَ كَالْمَوْجِي بِهَا لَهُ عَلَى خَلْفٍ وَسَوَّهَبَا
 دُونَ الَّذِي اسْتَأْخَرَ وَاللَّسْبِجَ بِالْعَيْبِ أَوْ أَوَالَةَ وَالْمُودِعَ
 وَوَارِثَ وَذِي ارْتَهَانٍ وَأَمْرٌ بَانَ يَرْبِي الْمَلِكُ عَنْهُ مَنْ كَهْرُ
 وَلَوْ كِتَابَةٌ وَفِيهِمْ دُبْرًا وَأَمَّ فَرَعَ بِالْفَرَاقِ أَمْرًا
 وَلَا مَسْتَأْجِ بَيْعٍ وَالْقَاهِي قَبْضٌ لَهُ أَنْ اشْتَرِيَهُ فَالْهَدْيِيُّ عَرَضٌ